



تقرير حول الرقابة المالية
على بلدية حلق الوادي للسنة المالية 2017
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

تولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية لبلدية حلق الوادي لسنة 2017 والتحقق من إحكام إعداد حسابها المالي وصحة ومصداقية البيانات المسجلة به ومن مدى قدرتها على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها. كم تمت متابعة مدى عملها بالتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالسنة المالية السابقة (2016) والمدشور للعموم على موقع الواب للدائرة بتاريخ 31 ديسمبر 2017.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجّه للبلدية¹ وتلك المستخرجة من المنظومة المعلوماتية الخاصة بتنفيذ الميزانية² والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلق بقايا الاستخلاص خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود اخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية.

ويبين الجدول التالي نتائج تنفيذ ميزانية البلدية للسنة المالية 2017 قبضا وصرفا:

بالدينار				
نتائج تنفيذ ميزانية بلدية حلق الوادي لسنة 2017				
العنوان	الجزء	الوصف	المقاييس	
مقاييس العنوان الأول	1	1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	7.707.855
		2	مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	887.026
		3	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	795.885
		4	المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى	162.150
	2	5	مداخل الأملاك البلدية	410.107
		6	المداخل المالية الاعتيادية	2.304.200
جملة موارد العنوان الأول				12.267.223
مقاييس العنوان الثاني	3	7	منح التجهيز	313.374
		8	مدخرات وموارد مختلفة	12.903.288
	4	موارد الاقتراض	542.274	
	5	9	موارد الاقتراض الداخلي	
		12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	218.048

¹ تعلق الاستبيان بموارد البلدية وأملاكها.

² Le système d'Aide à la Décision Budgétaire (ADEB)

13.976.984	جملة موارد العنوان الثاني			
26.244.207	مجموع موارد ميزانية البلدية			
المصاريف	القسم	الجزء	العنوان	
4.875.733	التأجير العمومي	1	نفقات التصرف	نفقات العنوان الأول
2.339.074	وسائل المصالح	2		
538.133	التدخل العمومي	3		
187.419	سداد فوائد الدين	5	تسديد فوائد الدين	2
7.940.359	جملة نفقات العنوان الأول			
2.110.012	الاستثمار المباشر	6	نفقات التنمية	3
359.781	تسديد أصل الدين (أصل الدين الداخلي)	10	تسديد أصل الدين	4
74.628	النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة	11	النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة	5
2.544.422	جملة نفقات العنوان الثاني			
10.484.781	مجموع نفقات ميزانية البلدية			
15.759.426	نتيجة السنة المالية 2017 (فائض ميزانية 2017)			

ويبين الجدول التالي بالنسبة إلى السنة المالية 2017 نتيجة ميزان المقايض والمصاريف³.

بالدينار

ميزان المقايض والمصاريف للسنة المالية 2017	
15.345.521	نقل الفائض إلى 31 ديسمبر 2016 (فائض 2016)
18.018.130	مقايض خارج الميزانية
59.607.858	جملة المقايض (مقايض الميزانية والمقايض خارج الميزانية)
15.922.440	نفقات خارج الميزانية
26.407.221	جملة النفقات (نفقات الميزانية والنفقات خارج الميزانية)
33.200.637	فائض الميزان

³ ميزان المقايض والمصاريف: هو كشف محاسبي يأخذ في الاعتبار نتائج تنفيذ ميزانية البلدية للسنة المالية المعنية (قبضا وصرفا) إضافة إلى العمليات المالية الخارجة عن الميزانية (قبضا وصرفا) وفائض ميزان المقايض والمصاريف الحاصلة خلال السنة المالية السابقة.

ميزان المقايض = (مقايض الميزانية - نفقات الميزانية) + فائض ميزان المقايض والمصاريف للسنة المالية السابق + (المقايض خارج الميزانية - النفقات خارج الميزانية).

وسجّلت ميزانية بلدية حلق الوادي في موفى السنة المالية 2017 فائضا هاما قارب 15,76 م.د (بعد أن كان في حدود 13,8 م.د سنة 2016).

ويرتفع فائض ميزان ومقايض البلدية إلى 33,2 م.د أي ما يمثل أكثر من 126,5% من جملة مقايض ميزانية السنة المالية لسنة 2016 وهو ما يعكس قصورا في استثمار الإمكانيات المالية المتاحة للبلدية. وحققت بلدية حلق الوادي خلال السنة المالية 2017 مؤشر استقلالية مالية بلغ 82% (للسنة الثانية على التوالي). ولم تتجاوز مساهمة المناب من المال المشترك للجماعات المحلية 18% من الموارد الاعتيادية للبلدية، وهو ما يدل على اعتماد البلدية على مواردها الخاصة بصفة أساسية.

وباستثناء مؤشّر هامش التصرف الذي كان متوسطا إذ بلغت نسبة نفقات التأجير 51% من مجمل نفقات التصرف وتسديد فوائد الدين (العنوان الأول)، فإن البلدية حققت مؤشرات جيدة بخصوص قدرتها على الادخار وعلى تسوية ديونها وتسديد قروضها والاعتماد على مواردها الخاصة (القدرة على عدم التداين).

ولم تعمل البلدية على الاستفادة بالقدر الكافي بخصوص توظيف إمكانياتها المالية لتمويل استثمارات تنموية بما ينعكس بالإيجاب على مواطني المنطقة حيث أنه وبالرغم من أنّ الادخار الصافي من العنوان الأول بلغ 4,327 م.د، لم يتمّ استثمار أيّ جزء منه لتمويل مصاريف نفقات التنمية وتسديد أصل الدين.

ويحوصل الجدول التالي أهمّ المؤشرات المالية للبلدية:

النتيجة المحققة		المعيار	المؤشر
2016	2017		
82%	82%	أكثر من 70%	الاستقلالية المالية
62%	61%	أقل من 50%	كتلة الأجور (أو هامش التصرف)
1%	1%	أقل من 100%	القدرة على الاقتراض
500%	394%	أكثر من 100%	القدرة على تسوية الديون
39%	34%	أكثر من 20%	القدرة على الادخار
966%	767%	أكثر من 100%	القدرة على إرجاع القروض
2%	3%	أقل من 15%	القدرة على عدم التداين
0%	0%		نسبة المقايض المستعملة لتسديد مصاريف التنمية وتسديد أصل الدين

وأفضت المهمة الرقابية إلى استنتاجات تتعلق خاصة بتحصيل الموارد وتأدية النفقات والتصرف في الأملاك وهي مجالات تتطلب من البلدية مزيدا من الحرص لتحسين تعبئة مواردها والتحكم الأفضل في النفقات.

أ- الموارد

شملت الفحوصات الرقابية في هذا المجال هيكله الموارد وتعبئتها.

أ- هيكله الموارد

تمّ الوقوف من خلال تحليل أهمّ الموارد المحصّلة ضمن العنوانين الأوّل والثاني من الميزانية على الملاحظات التالية:

1- موارد العنوان الأوّل

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 12.267.222 د تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية. وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية التي بلغت في سنة 2017 ما جملته 9.552.916 د أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة (بمبلغ 7.707.855 د) ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي ومن استلزام المرافق العمومية فيه (بمبلغ 887.026 د) ومن مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات (بمبلغ 795.885 د) أي بنسب تبلغ على التوالي 81% و 9% و 8%.

ويتأتى 74,61% من "المعاليم على العقارات والأنشطة" من المعاليم الموظّفة على الأنشطة والبالغة 5.751.073 د فيما مثلت المعاليم على العقارات المبنية (648.193 د) والأراضي غير المبنية (1.308.588 د) نسبة 25,39% حيث ارتفعت إلى ما جملته 1.956.781 د.

ولئن تمّ خلال السنة المالية 2017 تسجيل تحسّن في تحصيل المعاليم على العقارات والأنشطة بالمقارنة مع السنة السابقة ناتج عن تطور تحصيل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة بما يقارب 259,5 أ.د، فقد تمّ تسجيل تراجع في تحصيل المعاليم الموظّفة على العقارات (المبنية وغير المبنية) بما يقارب 239,6 أ.د.

وتبقى المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهمّ مورد بالنسبة إلى ميزانية البلدية حيث تمّ تحصيل 5,082 م.د في سنة 2017 أي ما يمثّل 65,9% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية.

ومثّلت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه 887,025 أ.د أي ما نسبته 9,29% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

أمّا المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 648.193 د و 1.308.588 د أي ما يمثّل 6,79% و 13,70% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 2.609.250 د (أي بزيادة قدرها 44.947 د مقارنة مع سنة 2016) تتوزّع بين مداخيل الملك البلدي (364.032 د)⁴ والمداخيل المالية الاعتيادية (2.245.218 د)⁵ منها مبلغ 2.223.168 د بعنوان المناب من المال المشترك⁶.

2- موارد العنوان الثاني

تبلغ في موفى سنة 2017 موارد العنوان الثاني 13.976.984 د وتتأتى أساسا من الموارد الخاصة للبلدية بما قيمته 13.216.662 د ونسبته 94,5%⁷ فيما اقتصرت موارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة لفائدة البلدية على التوالي على مبلغ 542.274 د و 218.048 د أي بنسب بلغت تباعا 3,9% و 1,6%.

وتجدر الملاحظة إلى أنه تمّت برمجة ما جملته 14.578.622 د بعنوان استثمارات مختلفة في الميزانية ضمن الجزء المتعلق بنفقات التنمية⁸. غير أنه لم يتمّ منها استهلاك سوى ما قيمته 2.110.012 د أي بنسبة أقلّ من 14,5% ممّا كان مبرمجا علما بأن إنجاز المشاريع التنموية يشهد تعثرا كبيرا في بلدية حلق الوادي رغم المبالغ الهامة التي تم تخصيصها.

ب- تعبئة الموارد

تعلقت الملاحظات أساسا بتقدير الموارد وإعداد جداول التحصيل واثقلها فضلا عن توظيف المعاليم واستخلاصها وتوظيف الخطايا واستخلاصها والتصرف في الأملاك.

1- تقدير الموارد

باستثناء تقديرات الموارد المتأتية من "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" و"مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات" و"مداخيل المالية الاعتيادية" والتي تمّ إنجازها على التوالي بنسب 81,8% و 83,4% و 94,8% خلال السنة المالية 2017، فإنه تمّ تجاوز تقديرات باقي أصناف الموارد المتعلقة بالعنوان الأوّل على غرار مداخيل المعاليم الموظّفة على العقارات التي بلغت نسبة إنجازها 122,3% متجاوزة التقديرات النهائية بما يفوق 1,4 م.د. كما بلغت نسبة إنجاز مداخيل الأملاك البلدية 106%.

⁴ بلغت 263.166 د في موفى سنة 2016.

⁵ بلغت 2.301.138 د في سنة 2016.

⁶ بلغ 2.200.238 د في موفى سنة 2016.

⁷ بلغت هذه النسبة 84% في موفى سنة 2016.

⁸ تعلقت أساسا بتهيئة قصر البلدية واقتناء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات وإنجاز الطرقات والأرصفة وتصريف مياه الأمطار.

وبخصوص مقابيض العنوان الثاني، فقد تمّ تحقيق 95% من التقديرات النهائية للموارد الخاصة للبلدية (13.216.662 د)، فيما تم الحصول على 65,5% من القروض المبرمجة. كما تلقت البلدية جملة الاعتمادات المحالة من السلطة المركزية (218.048 د)⁹.

ولئن تمّ تحقيق التقديرات النهائية¹⁰ بنسبة قاربت 100% فإن ذلك لا يحجب تجاوز التقديرات الأولية لموارد ميزانية سنة 2017 بنسبة 8%.

وبيّن الجدول التالي نسبة إنجاز البلدية لتقديرات موارد العنوانين الأول والثاني خلال سنة 2017:

التحميل	البيان	التقديرات النهائية (د)	نسبة الإنجاز	
			المقابيض الفعلية (د)	2017
	مجموع موارد العنوان الأول (د)	11.310.000	12.267.223	108,5%
صنف 1	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	6.304.000	7.707.855	122,3%
صنف 2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	1.084.000	887.026	81,8%
صنف 3	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	954.000	795.885	83,4%
صنف 4	مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	150.000	162.150	108,1%
صنف 5	مداخيل الملك البلدي الاعتيادية	387.000	410.107	106,0%
صنف 6	المداخيل المالية الاعتيادية	2.431.000	2.304.200	94,8%
	مجموع موارد العنوان الثاني (د)	14.956.670	13.976.984	93,4%
جزء 3	الموارد الخاصة للبلدية	13.910.258	13.216.662	95,0%
جزء 4	موارد الاقتراض	828.364	542.274	65,5%
جزء 5	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	218.048	218.048	100,0%
	المجموع	26.266.670	26.244.207	100%

ولئن بلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الأول 108,5% فإن بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخيل لا تزال مرتفعة، على غرار البقايا بعنوان المعلوم على العقارات المبنية (التي ارتفعت من 1.261 أ.د سنة 2016 إلى 1.607 أ.د سنة 2017) والمعلوم على العقارات غير المبنية (والذي ارتفع بدوره من 1.144 أ.د إلى 1.147 أ.د) ومداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري وسكني (والذي ارتفع من 478 أ.د إلى 520 أ.د).

⁹ اعتمادات محالة من رئاسة الجمهورية ومن الوزارتين المكلفتين بالبيئة والسياحة ومن "مساهمات مالية مختلفة لإنجاز مشاريع ذات صبغة محلية".

¹⁰ بعد التنقيحات المجراة على الميزانية خلال كامل السنة المالية.

2- إعداد جداول التحصيل وتهيئتها

لم تعدّ مصالح البلدية المختصة جدول الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية. ولم يتمّ بالتالي عرضه على مصادقة الأمر بالصرف وإحالته للمحاسب العمومي للتهيئة والاستخلاص، وهو ما أدى إلى عدم استخلاص أيّ مبالغ بعنوان الحد الأدنى المذكور وشكّل مخالفة للفصل 38 ثانياً (II) من مجلة الجباية المحلية. والجدير بالذكر أنّ عديد المؤسسات مطالبة بأدائه باعتبار أنّ المبالغ التي أدها بعنوان "المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية" تقع دون الحد الأدنى، مثلما يتبين من معطيات الاستخلاص الصادرة عن المحاسب العمومي (إدارة المؤسسات الكبرى).

ولئن تمّ تسجيل تحسّن في شمولية جداول تحصيل بعض المعاليم بالمقارنة مع السنة المالية 2016، لا يزال توظيف المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية وكذلك المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية يشكو بعض النقائص.

فقد بيّنت المقارنة بين عدد العقارات المبنية المدرجة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لبلدية حلق الوادي خلال سنة 2017 والبالغ عددها 17.145 فصلاً، ونتائج عملية الإحصاء العشري للعقارات المنجزة من قبل البلدية سنة 2016 وجود فارق بالنقصان قدره 225 فصلاً بجدول التحصيل لسنة 2017 وهو ما أدى إلى الحد من معدل النقص في المعلوم المستوجب بشأنها من 70,230 أ.د. سنة 2016 إلى 14,949 أ.د. خلال السنة المالية 2017.

أما بخصوص المعلوم على العقارات غير المبنية لسنة 2017، فلم يتضمّن جدول التحصيل بعنوانها سوى 549 فصلاً أي بنقصان عن السنة السابقة قدره 114 فصلاً ليرتفع النقصان بالمقارنة مع نتائج الإحصاء العشري إلى 665 فصلاً بعد أن كان 551 فصلاً ممثلاً بذلك حوالي 55% من مجموع الفصول الممكن إدراجها بالجدول (1.214 فصلاً حسب الإحصاء العشري لسنة 2016) مما يؤدي إلى نقص في قيمة المعلوم المستوجب يناهز 1,44 م.د (بعد أن كان في السنة السابقة في حدود 1,040 م.د).

من جهة أخرى لا يتمّ الاعتماد عند إعداد جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية على مرجعية موحّدة كرقم بطاقة التعريف الوطنية أو المعرف الجبائي حيث يتمّ الاقتصار على تسجيل اسم المالك وعنوان العقار. ولا تساعد هذه الوضعية على تحديد المطالبين بالمعاليم بدقة، مما يعقّد إجراءات استخلاصها ويحول دون تفعيل إجراءات الجباية الجبرية في حال عدم الاستخلاص.

¹¹ تم احتسابه على أساس معدل المعلوم المستوجب عن الفصل الواحد (66,255 د) في جدول تحصيل سنة 2016

وعلى صعيد معالجة بيانات هذه المعاليم، وبالرغم من تحيين المنظومة المعلوماتية للتصرف في الموارد الجبائية (GRB) المتوفرة لدى البلدية في مارس 2017، فهي لا تتيح استخراج قائمة العقارات حسب كل شارع أو دائرة بلدية ولا قائمة العقارات حسب المساحات المصرح بها مما لا يتيح لأعوان البلدية في خارج فترات الإحصاء العشري استخدام تلك القوائم للتأكد من اكتمال جداول التحصيل ودقة مساحات العقارات المصرح بها.

ولئن أتاح الفصل 22 من مجلة الجباية المحلية لأعوان الجماعات المحلية ممارسة حق الإطلاع على المعلومات والمضامين والنسخ اللازمة لمراقبة تصاريح المعاليم على العقارات، فإنّ مصالح البلدية لا تقوم بمتابعة إعلانات إشهار مطالب تسجيل العقارات الصادرة بالرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية قصد التثبت من إدراج العقارات موضوع التسجيل بجدول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة بعنوانها. وترتبط أعمال التحيين لدى البلدية باكتشاف عقارات منفردة من حين لآخر أو بتصريح أصحابها بها للحصول على شهادة إبراء يتمّ في شأنها إصدار سندات استخلاص فردية وتوجّه للقباضة المالية للتثقييل على سبيل التسوية.

ولم تشمل جداول التحصيل التكميلية المعلوم على العقارات غير المبنية رغم حصول تغييرات على وضع الأراضي خلال السنة المعنية والسنوات التي ما قبلها كما بينته نتائج الإحصاء العشري.

أما بالنسبة إلى المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ورغم تلقي البلدية لقائمة شهرية في المؤسسات التي قامت بخلاص المعلوم المذكور فإنها لم تستغل ذلك في ضبط المؤسسات المطالبة بالمعلوم الواقعة في مجال اختصاصها الترابي قصد إعداد جدول تحصيل الحد الأدنى للمعلوم المذكور.

كما لوحظ تراكم المقابيض المستخلصة المدرجة خارج الميزانية بالحساب المالي والتي تخصّ مقابيض مستخلصة قبل إعداد أذون استخلاص حيث بلغت بنهاية السنة المالية 2017 أكثر من 371,744 أ.د. ولم يتمّ تسوية المبلغ المذكور بالتنسيق مع المحاسب العمومي بما يمكن من تطهير الحساب المالي والاستفادة من هذه الموارد وذلك بالرغم من أهميته.

3- توظيف المعاليم واستخلاصها

مكّن النظر في إجراءات توظيف المعاليم واستخلاصها من الوقوف أساسا على ملاحظات تعلّقت بالإجراءات بنسب الاستخلاص المنخفضة بالنسبة إلى بعض المعاليم.

✓ المعاليم الموظّفة على العقارات

ارتفعت إلى موفّى سنة 2017 المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعلوم الموظّف على العقارات المبنية إلى ما قدره 2.254.822 د (مقابل 2.096.724 د سنة 2016)، أكثر من 61,78% منها بقايا

استخلاص السنوات السابقة (أي ما جملته 1.393.078 د)، فيما بلغت التثقيلات خلال سنة 2017 ما جملته 861.743 د. ولم يتم استخلاص سوى 684.193 د أي ما يمثل 28,74% من المبالغ المثقلة وهو ما يشكّل تراجعاً بالمقارنة مع السنة السابقة حيث تمّ استخلاص 703.646 د أي بنسبة استخلاص بلغت 33,5%.

وقد ارتفع عدد العقارات المعنية بالمعلوم على العقارات المبنية والتي تم توجيه إعلانات بشأنها إلى 11.308 عقارا (مقابل 7.304 السنة السابقة) وهو ما يمثل نسبة 66% من العقارات المدرجة بجدول تحصيل المعلوم. ويتمّ تبليغ معظم الإعلانات بواسطة أعوان البلدية في حين من المفترض أن يتولى ذلك المحاسب العمومي عن طريق الأعوان الحاملين لصفة عدول الخزينة عملا بالفصلين 27 من مجلة الجباية المحلية و28 من مجلة المحاسبة العمومية¹². وتجدر الإشارة إلى توفر عدل خزينة وحيد لدى القباضة البلدية بحلق الوادي.

أمّا بخصوص تفعيل إجراءات الاستخلاص الجبرية، ورغم التحسّن الواضح بالمقارنة مع سنة 2016، فقد اقتصرت القباضة البلدية خلال السنة المالية 2017 على تبليغ الإنذارات بشأن 81 فصلا (مقابل 11 خلال السنة السابقة) من المعلوم على العقارات المبنية فيما شملت الاعتراضات الإدارية 130 فصلا (مقابل 16 خلال السنة السابقة). ولم يتمّ بمناسبة اختيار المعنيين بتفعيل هذه الإجراءات استهداف أصحاب المبالغ الأعلى قيمة المستوجبة من متخلدات المعلوم على العقارات المبنية.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية من 2.455.313 د سنة 2016 إلى 2.455.313 د سنة 2017. ويعود قرابة 43% من المبالغ المثقلة إلى بقايا استخلاص السنوات السابقة علما بأن التثقيلات بعنوان السنة المالية 2017 بلغت 1.394.607 د. ولم يتمّ استخلاص سوى 1.308.588 د، أي بنسبة استخلاص بلغت 53,3% مقابل 58,5% خلال السنة المالية 2016.

كما ارتفع عدد الإعلانات بخصوص المعلوم على العقارات غير المبنية خلال السنة المالية 2017 بالمقارنة مع السنة السابقة من 175 إلى 339 إعلاما (من جملة 549 فصلا مدرجا بجدول التحصيل). أما عدد الإنذارات فكان في حدود 60 إنذارا علما بأنه لم يتمّ توجيه أيّ اعتراض إداري للسنة الثانية على التوالي.

¹² الأعوان الخاضعون للنظام الأساسي الخاص المتعلقة بسلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية الصادر بالأمر عدد 3799 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013 وخاصة الفصل 12 منه.

✓ المعاليم الموظفة على الأنشطة

ارتفعت المقاييس المحققة بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من 4,823 م.د سنة 2016 إلى 5,082 م.د سنة 2017. ويعتبر المعلوم المذكور من أهم موارد البلدية الجبائية حيث يستأثر بنسبة 53,2% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية (51,4% سنة 2016). كما استأثر المعلوم للسنة الثانية على التوالي بقرابة 65,6% من المعاليم على العقارات والأنشطة.

ومن خلال فحص عينة تتكون من 11 مؤسسة تولت التصريح عبر الانترنت بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية خلال شهري جانفي وديسمبر 2017 فإن أكثر من 75% منها غير مدرج بالقائمة التي تمسكها البلدية والمتعلقة بالمؤسسات الخاضعة للمعلوم المذكور¹³ بعنوان الحد الأدنى. كما أنه وبإجراء معاينة ميدانية لمنطقتي البحيرة 2 وخير الدين في شهر نوفمبر 2018 لوحظ من خلال إحصاء عينة تضم 41 مؤسسة منتصبة بتلك المناطق وجود 14 منها فقط مدرجتين بجدول الحد الأدنى.

ولا تتولى البلدية متابعة أعمال الاستخلاص والمطالبة بالفارق بين الاستخلاصات والحد الأدنى للمعلوم. كما لا يتم تحديد المؤسسات التي لا تتوفق في تحقيق رقم معاملات لمطالبتها بدفع الحد الأدنى عملاً بأحكام الفقرة الثانية من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية، وذلك بالرغم من أنّ المبالغ المستخلصة من عديد المؤسسات تعتبر زهيدة ودون الحد الأدنى، مثلما يتبين ذلك من جذاذات الخلاص الراجعة للمؤسسات التي تولت التصريح عبر الانترنت بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية خلال شهري جانفي وديسمبر 2017.

ولئن أوجب الفصلان 38 و39 من مجلة الجباية المحلية بأن يتم توزيع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية بالنسبة إلى المؤسسات التي يمتد نشاطها إلى عدة جماعات محلية على هذه الجماعات على أساس المساحة المغطاة لكل مركز أو فرع كائن بمنطقة كل جماعة محلية فإن البلدية تفتقر إلى سجل خاص بمتابعة المنابات الراجعة لها من نشاط تلك المؤسسات والحال أنّ المنابات المحالة إلى البلدية من القباضات المالية عبر إدارة المؤسسات الكبرى تحتوي على قائمة اسمية في المؤسسات الخاضعة للمعلوم بمنطقتها بما يمكنها من متابعة تحصيل المعلوم وتقدير المقاييس المتوقعة في الميزانية على أساسها.

¹³ قائمة غير مصادق عليها من قبل الأمر بالقبض (رئيس النيابة الخصوصية) ولم يقع إحالتها للمحاسب العمومي.

أما بالنسبة إلى معلوم الإجازة المستوجب على مستغلي المحلات التي تباع مشروبات تستهلك على عين المكان¹⁴ طبقا للفصل 61 من مجلة الجباية المحلية، فلم يتعدّ مجموع المبالغ المحصّلة 3,8 أ.د سنة 2017. علاوة على ذلك فإن متابعة تحصيل هذا المعلوم من قبل البلدية تشكو ضعفا إذ أن المبلغ الفعلي المحصّل والذي لا يتجاوز 3,8 أ.د يعادل مجموع المعلوم المستوجب عن 10 مطاعم سياحية فقط¹⁵ في حين أن قائمة المحلات التي تتولى لفائدها البلدية توفير خدمة رفع الفضلات غير المنزلية تتضمن ما لا يقلّ عن 21 مطعما سياحيا و73 مقهى وقاعة شاي و11 كافيتريا وهو ما يستوجب تحصيل ما لا يقلّ عن 17,5 أ.د سنويا دون اعتبار المطاعم والمقاهي الموجودة خارج قائمة المنتفعين بخدمة رفع الفضلات غير المنزلية.

ورغم دعوة الدائرة البلدية في تقريرها المتعلق بالسنة المالية 2016 إلى التنسيق مع كل من القباضة المالية البلدية ومكتب مراقبة الأداءات بالمنطقة لتحصيل المعلوم المذكور من تلك المحلات لم تتولّ البلدية اتخاذ الإجراءات المطلوبة.

✓ مداخيل إشغال الملك العمومي واستلزام المرافق العمومية فيه

تمّ الوقوف على نقائص في توظيف المعاليم وتحصيلها تعلّقت أساسا من الاستغلال المباشر للأسواق والإشغال الوقتي للطريق العام والملك العمومي البحري وكذلك معاليم الإشهار ومعاليم وقوف العربات بالطريق العام.

• المعاليم المتأتية من الاستغلال المباشر للأسواق

لئن تشرف البلدية مباشرة على استغلال أربعة أسواق وهي سوق الجملة للأسماك وسوقا الأسماك والخضر بحلق الوادي وسوق الخضر بالعوينة فإنّه لا يتوفر لديها تقييما للوضعية المالية بخصوص استغلال هذه الأسواق. ففي حين لم تتجاوز المداخيل المتأتية من الأسواق المذكورة خلال سنة 2017 ما قدره 25,2 أ.د فإن المبالغ المستوجب خلاصها من المنتصبين في سوق السمك والسوق البلدي لبيع الخضر والغلال بحلق الوادي وسوق الخضر والغلال بحي الطيب المهيري لا تقلّ عن 75,6 أ.د.

كما أنّ الإيرادات من الاستغلال المباشر لهذه الأسواق لا تغطّي تكاليف التصرف السنوية والتي تقدّر بما لا يقلّ عن 51,160 أ.د دون اعتبار الاستثمارات التي قامت بها البلدية خلال سنة 2016 والبالغة 373,813 أ.د لتهيئة سوقي الخضر والسمك بحلق الوادي والعوينة وتركيز عدّادات كهربائية

¹⁴ حسب تعريفه ضبطها الأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 في حدود 25 دينار للمحلات من الصنف الأول و150

دينار للصنف الثاني و300 دينار للصنف الثالث.

¹⁵ على اعتبار أن المطاعم السياحية يتم توظيف مبلغ 300 د عليها بعنوان هذا المعلوم.

بسوق السمك بحلق الوادي علما بأن البلدية لا تزال تتكفل بخلاص فواتير الكهرباء عوضا عن المنتصين في السوق بالرغم من عملية تركيز العدادات المذكورة.

وبالرغم ما أتاحه الفصل 69 من مجلة الجباية المحلية بشأن إمكانية تحديد تعريفه معلوم الوقوف العام بالأسواق بما يتناسب ومصاريف التصرف فيها، وكذلك ما تم تداوله في جلسات العمل¹⁶ وما أكد عليه رئيس النيابة الخصوصية في مذكرته الموجهة للمجلس البلدي بتاريخ 29 سبتمبر 2015 بشأن ضرورة مراجعة المعلوم الخاص للوقوف الذي ما زال في حدود 13 د شهريا منذ عدة سنوات لم تتولّ البلدية حتى موفى السنة المالية 2017 تحيين هذه المعاليم علما بأنه يبلغ 90 د شهريا في السوق المركزية بالعاصمة.

وتمّ من خلال الزيارات الميدانية إلى الأسواق معاينة 97 مائدة في كلّ من حلق الوادي والعيونة وهو ما يرفع مجموع عائدات المعلوم الخاص بالوقوف الممكن استخلاصه إلى 15.132 د. غير أنه لا يتبين من الحساب المالي لسنة 2017 سوى استخلاص مبلغ 548 د¹⁷ فقط وهو ما لا يمثل سوى نسبة 3,6% من ذلك المبلغ.

وتستغلّ البلدية سوق الجملة للأسماك بميناء الصيد البحري بحلق الوادي مقابل مبلغ 1.570 د لوكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري. وفي هذا الإطار تبين أنه ولئن تمّ تسجيل تحسّن في مداخيل المعلوم على رقم معاملات وكلاء البيع ومزوّدي سوق الجملة¹⁸ حيث ارتفع من 767 د سنة 2016 إلى 1905 د خلال سنة 2017، فهو لا يزال دون حجم مصاريف الاستغلال التي تتحملها البلدية سنويا على غرار تكاليف الحراسة والتزوّد بالتيار الكهربائي والماء.

• معاليم الإشغال الوقي للطريق العام والملك العمومي البحري

لوحظ بخصوص وضع الاستخلاصات المتعلقة بمعلوم الإشغال الوقي للطريق العام والمتخلّلات العالقة بدمّة أصحاب المقاهي والمطاعم والأكشاك بهذا العنوان غياب بيانات شاملة ومحيّنة لدى البلدية، حيث لا تتيح التطبيقية الإعلامية التي قامت البلدية باقتنائها للغرض استخراج بيانات المتخلّفين عن دفع المعاليم بشكل دوري، فضلا عن أنها لا تمكّن من استخراج عديد المطالبين بهذا المعلوم.

¹⁶ يذكر على سبيل المثال جلسة العمل المنعقدة يوم 3 سبتمبر 2015 بين البلدية ووكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بخصوص سوق الجملة للسمك.

¹⁷ بلغ في سنة 2016 ما جملته 767 د.

¹⁸ الفصل 70 من مجلة الجماعات المحلية "يستوجب معلوم على رقم معاملات وكلاء البيع ومزوّدي سوق الجملة على رقم المعاملات المحقق من طرف وكلاء البيع المرخص لهم والخضارة أو غيرهم من الوسطاء والمزوّدين لسوق الجملة والذين لا يبيعون مباشرة للمستهلكين.

وتمّ الوقوف على وجود مطالبين بالدفع متخلفين عن سداد متخلّلات معالم الإشغال الوقي للطريق العام بمبالغ تتجاوز 20 أ.د على غرار أصحاب المطاعم السياحية الكائنة بشارع فرنكلان روزفالت. و باستثناء توجيه إعلامات بالدفع لم تتول البلدية اتخاذ أية إجراءات أخرى بخصوصهم تتيح لها تحصيل المعلوم المذكور أو وقف عمليات استغلال الرصيف.

وجدير بالذكر تعمّد العديد من أصحاب المقاهي والمطاعم بمناطق حلق الوادي والعيونة وخير الدين تجاوز المساحات المرخص لهم فيها من الرصيف بوضع حواجز ومزهريات من الحجم الكبير على الأرصفة، علاوة على الاستئثار بأجزاء من الرصيف بصورة دائمة عبر تركيب منشآت ثابتة ومجهّزة في بعض الحالات بمكيفات هوائية ممّا يتنافى والطبيعة المؤقتة لاستغلال الرصيف. ولم يتمّ وضع حدّ لمثل هذه التعدّيات على الملك البلدي رغم المراسلات الواردة من ولاية تونس بهذا الخصوص¹⁹.

ومن جهة أخرى، وبالرغم من إشغال للملك العمومي البحري²⁰ تبعاً للأنشطة الترفيهية التي تقام خلال كل موسم صيفي على شاطئ البحر، لم تتول البلدية خلال سنة 2017 تحصيل أيّ مبلغ بعنوان معلوم الإشغال الملك العمومي البحري.

• معلوم الإشهار ومداخيل لزمة معلوم الإشهار

لم تدل البلدية بما يفيد اتخاذها إجراءات في اتجاه تسوية المتخلّلات بخصوص معلوم الإشهار²¹ المستوجب على العلامات والستائر والعارضات التابعة للمحلات التجارية رغم تضمّن تقرير الدائرة السابق وجود مطالبين بدفع هذا المعلوم متخلفين عن سداد متخلّلاتهم. وتجدر الإشارة إلى تسجيل تحسن في تحصيل معلوم الإشهار بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث ارتفع من 148 أ.د إلى ما يقارب 204 أ.د.

أما فيما يتعلق "بمداخيل لزمة معلوم الإشهار" المصنّف ضمن صنف "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه"، فلم يتبيّن بالحساب المالي للبلدية لسنة 2017 تحقيق مقايض بهذا العنوان، رغم معاينة عديد اللافتات في الملك العمومي للطرق الراجعة لعديد الوكالات الإشهارية.

كما لم تستظهر البلدية بقائمة الوكالات التي تمّ إبرام عقود لزمة أو إصدار تراخيص لفائدتها في تركيز لافتات إشهارية ذات صبغة تجارية، رغم الوقوف إثر الزيارات الميدانية في أكتوبر 2018، على

¹⁹ على غرار المراسلة الموجهة من الولاية إلى البلدية بتاريخ 4 ديسمبر 2015.

²⁰ نصب شمسيات وكراسي وطاولات على حافة الشاطئ.

²¹ المصنّف ضمن المداخيل الأخرى المتأتية من الاستغلال المباشر للملك البلدي

وجود لوحات إشهارية مثبتة على حافّات بعض شوارع المنطقة البلدية تعود لشركات إشهارية غير مدرجة بقائمة الشركات التي تمّ إصدار تراخيص لفائدتها²².

وتجدر الإشارة إلى أن البلدية دأبت منذ السنوات السابقة على منح أماكن تلك العلامات بالمراكنة ويتمّ التجديد لأصحابها سنويا بصورة آلية دون تفعيل المنافسة بخصوص منح أماكن تركيزها لضمان الشفافية والمساواة قصد الحصول على أفضل العروض وذلك خلافا لأحكام الفصل 2 من القانون عدد 12 لسنة 2009 المؤرّخ في 2 مارس 2009 والمتعلق بالإشهار في الملك العمومي للطرق والأماكن العقارية المجاورة له التابعة للأشخاص، كما لا يتمّ اعتماد كراس شروط مصادق عليه لتنظيم عمليات تركيز اللافتات الإشهارية وإلزام الشركات الإشهارية المستغلّة لأماكن نصب تلك العلامات بالعمل بمقتضياتها.

• معالم وقوف العربات بالطريق العامّ

بالرغم من إعمار منطقة الضفاف الشمالية لمنطقة البحيرة (البحيرة 2) منذ ما يزيد عن 8 سنوات وانتصاب العديد من المباني السكنية والمرافق والمجمّعات التجارية والخدمات بها وظهور أماكن عديدة لإيواء للسيارات²³، لم تتوصّل بلدية حلق الوادي إلى موقّ السنة المالية 2017 إلى استغلال هذه الإمكانيات لتطوير الموارد المتأتية من معالم وقوف السيارات بها سواء بشكل مباشر أو عن طريق اللزّمة، حيث مازال إيواء السيارات بمنطقة البحيرة 2 يتمّ بصورة مجانية وذلك خلافا لما تتّبعه بلدية تونس بالنسبة إلى منطقة البحيرة 1، وهو ما حرم بلدية حلق الوادي من موارد يناهز معدلها 1,940 م.د سنويا حسب تقديرات مكتب الدراسات المكلف بدراسة المخطط المروري للمنطقة.

من جهة أخرى، أبرمت بلدية حلق الوادي مع الوكالة البلدية للتصرف في 23 سبتمبر 2014 اتفاقية شراكة في مجال رفع السيارات بمنطقة البحيرة 2 تنصّ على تحويل نسبة 50% من الإيرادات المحصّلة من نشاط رفع السيارات إلى البلدية.

وبالرغم من تضمّن الاتفاقية لآلية تتيح لها مراقبة الموارد المحصّلة على غرار وجوب الحصول دوريا على التقارير المالية والفنية عن عمليات الاستغلال وكذلك إلزامية حضور عون شرطة لمعاينة المخالفة وتحرير تقرير الرفع، لا تتولى البلدية بصفة دورية استلام تلك التقارير فضلا عن أنّ عمليات رفع السيارات تتمّ في العديد من الحالات في غياب لعون شرطة. ولا يتسنى للبلدية إزاء هذه الوضعية التثبّت من مدى صحّة وشمولية المبالغ المحوّلة لحسابها.

²² حسب القائمة التي تمّ تسليمها للدائرة في نوفمبر 2017 بمناسبة التقرير المتعلق بالسنة المالية 2016.

²³ بلغ عددها حسب دراسة حاجيات اللزّمة 2400 مكان لإيواء السيارات على حافة الأرصفة إضافة إلى مأوي جماعية بطاقة استيعاب يبلغ مجموعها 686 سيارة.

ولئن يتَّسم النشاط المروري بالمنطقة بتزايد كثافته من سنة إلى أخرى، فقد تمّ تسجيل تراجع متواصل في حجم الإيرادات المحوَّلة للبلدية بعنوان هذه اللزّمة خلال السنوات من 2015 إلى 2017 حيث انخفضت تباعاً من 93.067 د سنة 2015 إلى 76.174 د سنة 2016 واقتصرت في حدود 50 أ.د. سنة 2017.

وتنصّ الاتفاقية على التزام بلدية حلق الوادي بإبرام عقد تأمين لمستودع الحجز ضدّ الحرائق والأخطار الأخرى. وخلافاً لذلك لم تستظهر البلدية بما يفيد تأمين المستودع المذكور وهو ما يعرّضها لتحمل مسؤولية جبر الضرر الذي يمكن أن يلحق بالسيارات المحجوزة في مستودع الحجز.

ويعتبر إبرام بلدية حلق الوادي لاتفاقية شراكة في مجال رفع السيارات بمنطقة البحيرة 2 مع الوكالة البلدية للتصرف من الممارسات الفضلى في الشراكة بين الجماعات المحلية.

✓ معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومقابل إسداء الخدمات

استمرت البلدية إلى غاية سنة 2017 في رفع الفضلات غير المنزلية لأصحاب المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية في غياب اتفاقيات مبرمة معهم ودون تسديدهم متخلّديهم بعنوان معلوم رفع هذه الفضلات والتي تعدّرت تحديد مبلغها الجملي.

علاوة على ذلك، أسفرت مقارنة المبلغ المستخلص من 02 جانفي إلى 27 ديسمبر 2017 بعنوان هذا المعلوم حسب قائمة مسلّمة من قبل البلدية (159,960 أ.د) والمبلغ المستخلص حسب جدول المقايض والمصاريف الملحق بالحساب المالي المعدّ من قبل المحاسب العمومي (134,311 أ.د) عن وجود فارق بينهما يفوق 25 أ.د.

4- توظيف الخطايا واستخلاصها

أوجب الفصلان 19 و34 من مجلة الجباية المحلية تطبيق خطايا تأخير على المبالغ المثقّلة لدى قابض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية بنسبة قدرها 0,75% عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانها المعلوم. وخلافاً لذلك، لا يتمّ توظيف الخطايا على المتأخّرين في دفع هذه المعاليم.

5- التصرف في الأملاك والمنقولات

تملك البلدية 27 عقارا تتوزع بين مقسمين و6 قطع أراضي و19 عقارا مبنياً تتضمن محلات معدّة لتعاطي نشاط تجاري وأخرى سكنية تبلغ تباعاً 48 محلاً و15 محلاً²⁴. وقد تمّ الوقوف على 4 عقارات

²⁴ تتضمن العقارات المبنية كذلك خاصة قصر البلدية ومباني تأوي مختلف المصالح الإدارية والفنية للبلدية ومحلات معدّة للسكن الوظيفي.

غير مسجلة باسم البلدية لدى إدارة الملكية العقارية بما يشكل عائقاً أمام الحماية القانونية لممتلكاتها.

أما بالنسبة إلى تسويق المحلات المعدة لتعاطي نشاط تجاري وسكني، فقد تمّ الوقوف على عدم احترام مبدأ الفصل بين مهامّ الأمر بالقبض والمحاسب العمومي والمنصوص عليه بمجلة المحاسبة العمومية وخاصة بفصولها عدد 5 و6 و10 حيث لوحظ أنّ احتساب وإثبات معينات الكراءات بعنوان كلّ سنة مالية يتمّ من قبل قابض البلدية عوضاً عن الأمر بالقبض (رئيس النيابة الخصوصية) وهو ما حال دون تفعيل الرقابة المتبادلة بينهما وأدى إلى جمع القابض للصفحتين وهو ما يخالف أحكام المجلة آنفة الذكر.

كما لوحظ تخلّد معينات كراء تلك المحلات فضلاً عن تدنيّ معينات الكراء التي لا تتجاوز 150 د شهرياً وذلك بخصوص العديد من المتسوّغين علماً بأنّ هذا المبلغ لا يتناسب ومعدّل الأسعار المعمول به بالمنطقة الترابية للبلدية.

وبخصوص التصرف في المنقولات، نصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على وجوب تويّ المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وأن يقوم في موفى كلّ سنة مالية بإجراء جرد عام لتلك المكاسب. غير أن البلدية لم تلتزم بهذا الإجراء مما حال دون إمكانية تحديد قيمة الموادّ التالفة نتيجة للحريق الذي نشب بالمستودع البلدي بتاريخ 3 أفريل 2017.

وتجدر الملاحظة إلى أنّ البلدية تولّت أخذاً بتوصيات الدائرة في تقريرها المتعلق بسنة 2016 تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعدّ للغرض مع تسجيل الرقم المسند للموادّ المعنية على فاتورة الشراء وذلك خلال السنة المالية 2017.

II- النفقات

أفضت أعمال الرقابة على نفقات العنوانين الأول والثاني لميزانية بلدية حلق الوادي للسنة المالية 2017 إلى الوقوف على الملاحظات التالية:

أ- هيكلية النفقات

تتوزع نفقات العنوان الأول من ميزانية البلدية للسنة المالية 2017 إلى نفقات التأجير العمومي التي ارتفعت إلى 4.875.733 د (أي بزيادة قدرها 438,718 د مقارنة بالسنة السابقة وذلك رغم تراجع عدد الأعوان من 404 سنة 2016 إلى 394) ونفقات وسائل المصالح في حدود 2.339.074 د²⁵.

²⁵ كانت في حدود 2.139.068 د في سنة 2016.

وتعتبر نفقات التأجير مرتفعة بالمقارنة مع نفقات التنمية (الجزء الثالث) حيث بلغت كتلة الأجور 231% منها. ويعود ذلك إلى ضعف الاستثمار البلدي رغم الإمكانيات المالية المتاحة وضعف نجاعة تنفيذ الصفقات العمومية لدى بلدية حلق الوادي يعزى خاصة إلى فسخ عديد الصفقات وتأخر إنجاز عديد الاستثمارات.

أما بخصوص العنوان الثاني، فقد ارتفعت الاعتمادات النهائية خلال سنة 2017 إلى 15.156.70 د علما بأنها كانت في حدود 13.171.227 د حسب تقديرات الميزانية قبل تنقيحها. إلا أن توظيف موارد التنمية كان متواضعا حيث لم يتعدّ 14,47% من الاعتمادات المرصودة ما أسفر عن اعتمادات غير مستعملة بما جملته 12,469 م.د.

وتتوزع نفقات العنوان الثاني بين الاستثمارات المباشرة في حدود 2.110.012 د والنفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة في حدود 74.628 د²⁶ وتسديد أصل الدين في حدود 359.781 د.

ب- تأدية النفقات خارج إطار الصفقات

خلافًا للأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف²⁷ لم يتمّ دائما خلاص مستحقات بعض مسدي المرافق العمومية الأساسية كفواتير استهلاك الماء والكهرباء والغاز في الآجال القانونيّة المحدّدة بخمسة وأربعين يوما من تاريخ استلام الفواتير.

من جهة أخرى، نصّ الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها...". غير أنّ البلدية لم تتقيد دائما بمقتضيات الفصل آنف الذكر على غرار نفقات تمّ عقدها خلال الفترة من 19 إلى 29 ديسمبر 2017 دون إثبات للضرورة على غرار نفقات بمبلغ جملي قدره 8.342,880 د تمثلت في جوائز وأثاث ومنح استثنائية ومنحة للجمعية الرياضية للأعوان.

على صعيد آخر، نصّ الفصل 6 من النظام الأساسي لسلك العملة²⁸ على أن "تمنح الإدارة في غرة ماي من كل عام بدلتين للعمل وقميصين وزوج أحذية وغطاء للرأس طبقا للمثال المتداول في المهنة وتراعي الإدارة عند اختيار هذا اللباس جانبي الوقاية والسلامة المهنية". غير أنّ البلدية لم تتزوّد

²⁶ مقابل على التوالي 2.446.927 د و 760.952 د بعنوان سنة 2016.

²⁷ ينصّ الفصل الأول منه على أن يتمّ صرف الاعتمادات المرسّمة بميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والجماعات المحلية بعنوان الاتصالات واستهلاك الماء والكهرباء والغاز والوقود والأدوية على أساس الفواتير التي يصدرها المزودون المعنيون ويقع الخلاص في مدّة لا تتجاوز 45 يوما من تاريخ استلام الفواتير.

²⁸ الأمر عدد 2509 لسنة 1998 مؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

بالكساء طبقا للشروط التي ضبطها الأمر المذكور بالنسبة إلى العملة وأعوان الاستقبال حيث تولت اقتناء 2820 قسيمة شراء من مساحة تجارية كبرى وتوزيعها على العملة بقيمة جمالية بلغت 78,385 أ.د. وهو ما لا يضمن بالنسبة إلى أعوان وعملة البلدية التزوّد باللباس المطلوب ويراعي جانبي الوقاية والسلامة المهنية ويضمن توفير اللباس اللائق. كما يعتبر إسناد 2800 قسيمة للأعوان امتيازاً عينياً دون موجب ولا يمكن تصنيفه ضمن الفصل المخصّص لنفقات تسيير المصالح العمومية المحلية علماً بأن البلدية انتهجت في السنة المنقضية نفس الإجراء وتمّ تزويد العملة بقيمة جمالية ناهزت 74,5 أ.د.

علاوة على ذلك لم يتمّ تفصيل الفاتورة بالإضافة إلى غياب قائمة اسمية في المنتفعين. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ اقتناء قواسم الشراء المخصصة للباس بتأخير ناهز شهراً عن تاريخ عيد الشغل وهو ما يعدّ مخالفاً للنظام الأساسي للعملة سابق الذكر.

ت- النفقات في إطار الصفقات

نصّ الفصل 20 من الأمر المنظم للصفقات²⁹ على أن يخصّص المشتري العمومي سنوياً للمؤسسات الصغرى نسبة في حدود 20% من القيمة التقديرية لصفقات الأشغال والتزوّد بموادّ وخدمات والدراسات. غير أن بلدية حلق الوادي لم تخصص أي حصص للمؤسسات الصغرى. كما أوجبت أحكام الفصل 8 من نفس الأمر بأن يعدّ المشتري العمومي في بداية كلّ سنة مخططاً تقديرياً سنوياً لإبرام الصفقات العمومية وفقاً لمشروع الميزانية على أساس جدول زمني. ويتمّ إشهاره وجوباً ودون مقابل على الموقع الوطني للصفقات قبل الشروع في إجراءات إبرام الصفقات. إلا أن بلدية حلق الوادي لم تلتزم بالأحكام المذكورة. من ذلك تبين إبرام البلدية ثلاث صفقات بقيمة جمالية ناهزت 1,029 م.د لشراء شاحنات ورافعات³⁰ خلال سنة 2017 دون إشهارها بالمخطّط التقديري للصفقات لسنة 2017.

كما لم يتمّ الإعلان عن طلبات العروض إلا في شأن صفقتين فحسب بين خمس صفقات تمّ إشهارها في المخطّط التقديري فضلاً عن التأخير بما يقارب على التوالي 6 أشهر و5 أشهر بالنسبة إلى إعلان طلي العروض المتعلقين بتوسعة دائرة العوينة وتهيئة المستودع البلدي خير الدين. وتبيّن عدم ضبط البلدية لحاجياتها بدقة بما يضمن الحصول على أفضل العروض في الوقت المبرمج من ذلك تمّ التزوّد بمعدّات نظافة لدى نفس المزوّد (شاحنة سلم و4 شاحنات ضاغطة) بقيمة جمالية ناهزت 899,41 أ.د عبر اللجوء إلى صفقتين منفصلتين في حين كان من الأجدي تجميعهما صلب صفقة واحدة.

واتضح علاوة عما سبق محدودية نجاعة الطلب العمومي بالنسبة إلى صفقات ذات مبالغ مهمة حيث تمّ في سنة 2017 فسخ صفقتين بقيمة جمالية فاقت 3,259 م.د دون اعتبار الخسائر المتعلقة

²⁹ أمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية.

³⁰ اقتناء كلّ من شاحنة سلم وشاحنتين ضاغطين "و" و" TARACOPELLE" وشاحنة ضاغطة أخرى.

بتكاليف إبرام صفقة جديدة وتأخر إنجاز المطلوب وانعكاس ذلك على جودة المرفق العام البلدي. وتعلقت الصفقة الأولى بتعبيد الطرقات والأرصفتة وتصريف المياه بقيمة جملية 2,638 م.د حيث تمّ فسخها بعد صرف أكثر من 1,617 م.د دون إنجاز المطلوب فيما تعلقت الثانية بتهيئة قصر البلدية بقيمة جملية قدرها 621,117 أ.د تمّ فسخها بعد خلاص أكثر من 348,489 أ.د.

ث- الصفقة المتعلقة بأشغال تهيئة قصر البلدية

أسفر فحص مراحل إبرام الصفقة المتعلقة بأشغال تهيئة قصر البلدية وتنفيذها على نقائص تعلقت أساسا بالتأخر في إعلان طلب العروض وبالمنافسة والمساواة أمام الطلب العمومي وشفافية الإجراءات فضلا عن إنجاز الصفقة.

- التأخر في إعلان طلب العروض

تمّ إجراء الدراسة الأولية للمشروع³¹ في 2009 وقدّرت تكلفة المشروع بمبلغ 386,5 أ.د. غير أنّ البلدية لم تعلن عن طلب العروض في الغرض إلا بداية من 01 أوت 2013 ولم يتمّ إسناد الصفقة إلا بعد شهر أفريل 2016، أي بتأخير تجاوز 34 شهرا عمّا تمّت برمجته مما أدى إلى تفاقم تكاليف المشروع بالمقارنة مع تقديرات الإدارة في 2009 حيث تمّ إسناد الصفقة مقابل ثمن 621,116 أ.د أي بفارق تجاوز 60,7%.

كما لوحظ عدم دقة التقديرات النهائية للإدارة والتي تمّت في أفريل 2014 بمبلغ 528,947 أ.د أي بحوالي انخفاض بنسبة 38% مقارنة بالعروض المقدّمة إثر الدعوة للمنافسة علما أنّ الصفقة المذكورة شهدت إشكاليات فنية عند تنفيذ الصفقة أدّت إلى تعطلّ المشروع.

- المنافسة والمساواة أمام الطلب العمومي

لوحظ إقصاء إحدى المؤسسات الصغرى في مناسبتين مما عطلّ إسناد الصفقة وتنفيذها حيث تمّ في مرة أولى رفض عرض هذه المؤسسة والبالغ 574,297 أ.د³² تبعا للدعوة للمنافسة بتاريخ 01 أوت 2013 بتعلّة أن العرض الفني لا يستجيب للشرط المتمثل في خبرة سنتين على الأقل بالنسبة إلى المهندس رئيس المشروع والحال أن المعني له خبرة تتجاوز سنتين³³. وعلى إثر الإعلان عن طلب العروض لمرة ثانية بتاريخ 28 أفريل 2013 غير مثمر، تمّ الإعلان عن طلب عروض للمرة الثالثة بتاريخ 11 ماي 2014 أسفر عن تقديم عرض وحيد من قبل المؤسسة الصغرى التي تمّ إقصاؤها أول مرة بمبلغ جملي قدره 683,107 أ.د. ورغم موافقته إثر التفاوض المباشر معه

³¹ تقرير مؤرخ في 13 نوفمبر 2009.

³² أكثر من تقديرات الإدارة (528,946 أ.د) النهائية بنسبة 8,5%.

³³ حيث تم اعتماد تاريخ إمضاء الشهادة الجامعية للمعني من قبل مدير المؤسسة الجامعية (21 نوفمبر 2011) عوضا عن تاريخ التصريح بنجاحه كاعتماد تاريخ محضر مداوات لجنة الامتحانات (20 جويلية 2011) المنصوص عليه بالشهادة الجامعية.

على مقترح ممثل الإدارة لتقديم تخفيض فقد تم رفض عرضه بالرغم من مقبوليته بالمقارنة مع مختلف العروض المعمول بها في السوق. وتمّ في المقابل إبرام الصفقة مع عارض آخر بالتفاوض المباشر في 2016 بمبلغ 621,117 أ.د. (وتم في النهاية فسخ الصفقة دون إنجاز المطلوب وبعد صرف أكثر من 50% من قيمة الصفقة).

على صعيد آخر، يعتبر اللجوء إلى التفاوض المباشر رغم تعدّد الشركات المختصة في القطاع وورود عروض سابقة خرقاً للأمر المنظم للصفقات وخاصة فيما يتعلق بإجراءات اعتماد صيغة صفقة بالتفاوض المباشر طبقاً للفصل 49 (ثالثاً) منه. ويذكر في هذا الشأن اللجوء إلى التفاوض المباشر مع أحد المقاولين³⁴ واقترح قبول عرضه البالغ 681,135 أ.د. من قبل المشتري العمومي ورفضه من قبل لجنة الصفقات بعد مقارنته بعرض المؤسسة الصغرى التي تمّ إقصاؤها سابقاً في مناسبتين. وتمّ التفاوض مع عارضين آخرين أفضى إلى إسناد الصفقة بالتفاوض المباشر إلى أحدهما بمبلغ جملي قدره 621,117 أ.د.

- إنجاز الصفقة

نصت كراسات الشروط على أجل إنجاز الصفقة قدره 240 يوماً. غير أنّ عدم ضبط الإدارة لحاجياتها بدقة ومطالبتها بإجراء تعديلات على الأمثلة الهندسية المعدنية دون أن توفرها للمقاول رغم مراسلاته المتكررة وإصدار البلدية في عديد المرات لأذون إيقاف الأشغال مما تسبب في خلاف مع المقاول ساهم في عرقلة إنجاز الصفقة ثمّ فسخها في 28 نوفمبر 2017 في حين كانت مبرمجة أن تنتهي في 15 أبريل 2017، علماً بأن صاحب الصفقة تحصّل على تسبقات بأكثر من 50% من ثمن الصفقة.

لم ترد على الدائرة إجابة إلى حدود 31 ديسمبر 2018 تاريخ نشر هذا التقرير.

³⁴ يشار إلى أن نفس العارض صاحب صفقة أخرى تتعلق بتأهيل مسالك التوزيع.